الأهرام

المصدر : الاهرام العربى

التاريخ : ١ سبتمبر ٢٠٠١

باحث إستراتيجى مصرى:

شارون قتل نزلاء مستشفى شرم الشيخ

اللواء الدكتور صلاح الدين سليم فضلا عن كونه باحثا إستراتيجيا من الطراز الرفيع، فهو مقاتل صلب فى الدفاع عن قضايا الوطن، وربما يرجع ذلك لأنه كان قائدا لإحدى الكتائب فى الجيش الثانى الميدانى فى حرب أكتوبر 1973، وتبوأ بعد ذلك العديد من المواقع فكان ملحقاً عسكرياً لمصر فى زائير، ونائباً لمدير أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ويعمل سليم الآن مستشاراً فى المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط وأستاذاً زائراً بأكاديمية ناصر العسكرية العليا.

ولأن قضية الأسرى والانتفاضة الفلسطينية من القضايا التى تشغله ضمن انشغاله بهموم الوطن كان لـ«الأهرام العربى» معه هذا اللقاء.

أجرى الحديث - إلهامى المليجى

■■ هل تعتقد أن القادة العسكريين فى إسرائيل من وجهة نظرك يلتزمون بأخلاقيات المحارب؟

الحركة الصهيونية لم تعرف منذ بدايتها احترام القانون الدولى الإنسانى، أو أخلاقيات الحرب، ولم تحترم إطلاقاً اتفاقية جنيف الرابعة، وبخاصة التى تحكم معاملة أسرى الحرب أو المواطنين المدنيين فى مناطق الاحتلال أثناء الحرب، وهناك جرائم صارخة ارتكبت ضد الأسرى المصريين المدنيين والعسكريين فى «جولتى» 1967،56، ويعتبر رئيس الوزراء الإسرائيلى الحالى آرييل شارون مسئولاً مباشراً عن عدد من جرائم الإبادة الجماعية للأسرى.

■■ لتذكر لنا نماذج من تلك الجرائم؟

الجرائم كثيرة نذكر منها قتل 49 عاملاً مصرياً فى 30 أكتوبر 1956 فى منطقة المدخل الشرقى لممر متلا، ثم خلال الجولة نفسها، تم اغتيال 56 عاملاً من عمال البترول فى رأس سدر، ثم اغتيال 186 مدنيا وعسكرياً فى شرم الشيخ فى نوفمبر 1956، ومن بينهم جميع نزلاء مستشفى شرم الشيخ العسكرى من المصابين والمرضى، ومن هذه الجرائم البشعة أيضاً التى ارتكبها الإسرائيليون، اغتيال 160 مصرياً أمام مسجد العريش يوم 7 يونيو 1967، وقبلها بيوم واحد، تم اغتيال عدد مماثل فى مطار العريش العسكرى، ولا ننسى جرائم اغتيال بعض الأسرى المصريين، الذين قيدت أيديهم وأرجلهم بواسطة جنازير الدبابات التى مزقتهم أشلاء أمام القاعدة الإدارية الميدانية فى شعير فى يونيو 1967، وعبر مضيق جفجافه على المحور الأوسط فى جولة يونيو 1967.

■■ وما تعليقك على أن الجهات المعنية فى مصر لم تتخذ الإجراءات القانونية حيال هذا الأمر؟

من الغريب أن هيئة قضايا الدولة فى مصر كانت قد لجأت منذ بضع سنوات لدراسة موضوع التكيل بالأسرى المصريين، باعتباره يشكل جريمة حرب لا تسقط بالتقادم،

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

تمهيداً لمقاضاة إسرائيل بالتعاون مع وزارتى الخارجية والدفاع، إلى جانب طرح الموضوع أمام الهيئات الدولية كالاتحاد البرلمانى الدولى، ومنظمات حقوق الإنسان والمؤتمرات المعنية بمكافحة العنصرية واحترام حقوق الإنسان لكن هناك بطأ شديداً فى معالجة قضية الأسرى المصريين، واعتبره تقصيراً فى استخدام أدوات القوة الدبلوماسية والإعلامية فى إدارة صراعنا الممتد مع إسرائيل، وأنا أشبه التقاعس فى هذا المجال بتقاعس أخطر، وهو الادعاء بأن الأراضى المصرية جميعها قد تحررت بعد معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، فإن «أم الرشراش» الشهيرة اليوم بـ«إيلات» هى أرض مصرية، وقد اعترف بذلك عيزرا وايزمان رئيس إسرائيل السابق فى حوار مباشر مع قنصل مصر فى إيلات السفير حسن عيسى، فى لقاء رسمى بينهما، كما أن الدكتور أسامة الباز قد كرر أكثر من مرة، فى مباحثات طابا مع الإسرائيليين، أن أم الرشراش أرض مصرية، وتؤكد الوثائق التاريخية، وخرائط الحدود بين مصر وفلسطين تحت الانتداب البريطانى، المصرية الكاملة لأراضى أم الرشراش.

■■ إذن.. ما الواجب عمله لفضح جرائم شارون؟

إن الواجب يقتضى أن تحرك قضية الأسرى المصريين اليوم، ومعها مسئولية مجرم الحرب شارون، عن مجزرة صبرا وشاتيلا، وجرائمه ضد الإنسانية التى يرتكبها لقمع الانتفاضة الثانية، وجرائم القتل المنحطة التى اغتال بها 54 من قادة المقاومة الفلسطينية فى حماس والجهاد وفتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حتى الآن، ولايزال يواصل سياسة الاغتيالات المنتقاة بالتعاون مع عملاء المخابرات الإسرائيلية المندسين بين صفوف الفلسطينيين، كذلك تذكرنا هذه الاغتيالات بدور الموساد فى اغتيال الدكتور يحيى المشّد يوم 13 يونيو 1980 والطريق الآن، يبدأ بتصميم حكومى مصرى، وبحركة مدنية يجب أن يقوم بها أهالى الأسرى القتلى، وعلى الطرفين أن يقوما برفع القضايا أمام القضاء المصرى أولاً، وأمام قضاء الدول التى تسمح بمحاكمة مجرمى الحرب على الجرائم التى ارتكبوها ضد الإنسانية فى أى مكان فى العالم، مثل القضاء البلجيكى والقضاء الإيطالى، وبناء على ذلك فإننى أطالب هيئة قضايا الدولة وأهالى الأسرى المصريين والقتلى، وجمعيات المجتمع المدنى فى مصر، التحرك الفورى بل اللحظى لرفع هذه القضايا أمام القضاء المصرى والبلجيكى والإيطالى.

■■ وماذا عن رفع قضية أمام المحكمة الجنائية الدولية؟

أرى أن التفكير فى رفع القضية أمام المحكمة الجنائية الدولية خاطىء وقاصر، لأن اختصاص تلك المحكمة مستقبلى فقط، طبقاً لنص المادتين 11،42 من النظام الأساسى للمحكمة، وأظن أن مقاضاة شارون أمام القضاء المصرى، تضمن بقاءه ضمن قوائم ترقب الوصول فى الموانئ والمطارات المصرية، وتضمن عدم تحايله لتدنيس أرض الكنانة، ويكفل الاتفاق مع روح القرارات العربية الأخيرة فى سحب الاعتراف بشارون، وقطع جميع الاتصالات مع حكومته التى ترفض التسوية السياسية، وتدمن مراوغة ومخادعة الدول العربية، ولن تجدى أى محادثات مع شارون، كما أن الهدنة معه تعنى التسليم بتهويد القدس والقضاء على الانتفاضة وحرمان الشعب الفلسطينى من القوة العربية الدافعة لنضاله المشروع من أجل الاستقلال.

■■ ما رأيك فى الأصوات الداعية لوقف الانتفاضة للعودة إلى طاولة المفاوضات مع إسرائيل؟

إن وأد الانتفاضة يعتبر تهديداً مباشراً للأمن القومى المصرى، ويعتبر خطأ إستراتيجيا، سيتحمل مسئوليته جيلنا أمام التاريخ، إذا حدث مثل هذا التفريط، وعلى من يؤثرون السلامة ويتصورون أن غض البصر عن ممارسات إسرائيل هو الطريق لقيام سلام حقيقى معها، أن يعيدوا ترتيب أوراقهم، فاليهود عبر التاريخ لابد أن يظلوا تحت ضغط حتى يقروا بالحقوق، وإذا ما أحس بقوته، فإنه يلجأ إلى الغطرسة■

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية